القرار عدد 1022

الصادر بتاريخ 25يوليوز 2019

في الملف الاداري عدد 2019/1/4/3269

طلب إيقاف التنفيذ – مبرراته.

إذا تبين من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة للطلب، فإنه يتعين التصريح بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه إلى حين البت في طلب النقض.

إيقاف التنفيذ

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

حيث يؤخذ من وثائق الملف ومن ضمنها القرار المطلوب إيقاف تنفيذه ان السيد (ع. ل) تقدم بتاريخ 2017/10/20 بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط عرض فيه أنه صدر ضده القرار الإداري عدد 1911/17/ADII/100CI عن المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة نيابة عن وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 2017/09/18 والقاضي عليه بعقوبة الإقصاء المؤقت عن المهام لمدة 4 أشهر مع الحرمان من كل أجرة باستثناء التعويضات العائلية، معيبا على القرار اتسامه بعيب عدم الاختصاص لصدوره من جهة غير مختصة وخرق القانون بسبب عدم توصله بالاستدعاء من أجل المثول أمام المجلس التأديبي وكذا عيبي السبب والتعليل، والتمس الحكم بإلغائه مع ما يترتب عن ذلك قانونا، وبعد جواب الوكيل القضائي للمملكة وإجراء بحث وإدلاء الطرفين بمستنتجاتهما وبعد تبادل الردود، أصدرت المحكمة حكمها عدد 259 المطعون فيه مع ترتيب الآثار القانونية على ذلك، استأنفه الطرف الطالب أمام محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط، التي قضت بتأييده بمقتضى قرارها المطلوب إيقاف تنفيذه.

في أسباب الطلب:

حيث يتمسك الطرف الطالب بكون وسيلة الطعن التي بنيت عليها عريضة النقض التي تقدم بها جدية وحاسمة، وأن من شأن تنفيذ القرار الاستئنافي ان يخلق أوضاعا ويخلف اضرارا يصعب تداركها مستقبلا.

حيث يتبين من ظاهر وثائق الملف وجود ظروف استثنائية تبرر الاستجابة للطلب.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بإيقاف تنفيذ القرار عدد 6706 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2018/12/31 في الملف عدد 2018/7205/756 إلى حين البت في طلب التنفيذ وتحميل المطلوب في الإيقاف الصائر.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من **رئيس الغرفة الإدارية** (القسم الأول) السيد عبد المجيد بابا اعلي والمستشارين السادة: فائزة بلعسري **مقررة**، احمد دينية، المصطفى الدحاني، نادية للوسي، وبمحضر **المحامي العام** السيد سابق الشرقاوي، وبمساعدة **كاتبة الضبط** السيدة حفصة ساجد.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض